

ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟

صالح الصالح

نظرا لأهمية الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي في إدارة النظام النقدي الدولي، واعتبارا لخطورة المهام التي يضطلع بها في مجال إعادة هيكلة الاقتصادات النامية، فقد خصصنا هذا الملف للتعريف بهذه المؤسسة النقدية الدولية من خلال التعرض بالشرح للنقاط التالية:

- الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولي وهيكله التنظيمي.
- موارد صندوق النقد الدولي وأشكال مساعداته.
- المؤسسات المكملة لدور صندوق النقد الدولي.
- دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة المديونية وتطور الاتصالات الجزائية معه.

الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولي وهيكلة التنظيمي

أولاً: تأسيس صندوق النقد الدولي وأهدافه:

1- تأسيس صندوق:

بعد الأزمات التي شهدتها الحياة الاقتصادية، والاضطرابات التي تعرض لها النظام النقدي الدولي قبيل الحرب العالمية الثانية برزت مناقشات متعددة بتشجيع من الدول الرأسمالية القوية كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حول الطرق المثلى للتحكم في أسعار الصرف، وفي ظل أي نظام نقدي، كيفية تسهيل حركة المبادلات الدولية وتحقيق نوع من الاستقرار في ميزان المدفوعات.

وبعد مشاورات بين عدد من الدول، توصلت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى اتفاق عرض في مؤتمر "بريتون وودز" « Bretton Woods » سنة 1944 يعتمد بشكل كبير على مخطط هاري هوايت الأمريكي الذي كان يعمل موظفا كبيرا بقسم الخزينة الأمريكية، ويأخذ بعض البنود من مخطط جون. م. كنز الإنجليزي، ويعلق السيد دومينيك كارو على اتفاقية التأسيس موضحاً بأنه « اتفاقاً شبه إجماعي برز للوجود فيما يتعلق بتأسيس صندوق دولي يقتبس عناصره التأسيسية الرئيسية من مخططي هوايت وكينز وباديا هكذا كأنه تسوية أنجلو-أمريكية من الممكن حتى أن تعين فيها الهيمنة الأمريكية⁽¹⁾. وفي هذا المؤتمر الذي حضرته 44 دولة تقرر تأسيس منطمتين هما: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويبلغ عدد أعضاء الصندوق حالياً حوالي 182 دولة.

2- الأهداف الأساسية للصندوق

أولت إلى صندوق النقد الدولي مجموعة من الأهداف، كان الاعتقاد سائداً بأنها ستحقق الاستقرار في النظام النقدي الدولي حسب مناقشات مؤتمر «بريتون وودز»، يمكن اختصارها في النقاط التالية:

(1) دومينيك كارو، صندوق النقد الدولي، ترجمة د. مصطفى عدنان، وزارة الثقافة - دمشق

أ- تحقيق الاستقرار النقدي الدولي انطلاقاً من عمليات ضبط ومراقبة أسعار الصرف عن طريق:

- تثبيت سعر الدولار بالذهب وإمكانية تحويله إلى الذهب.
- تحديد أسعار صرف عملات الدول الأعضاء على أساس الذهب أو الدولار.

- السماح بتقلبات في أسعار الصرف في حدود 1 %.
- متابعة سياسات تغيير أسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها إذا كان بحدود 10 % بالموافقة في العادة، وإذا زادت عن ذلك فإن للصندوق رأيه بالإيجاب أو الرفض.

ب- تقديم المساعدة الائتمانية وتوفير حد أدنى من السيولة للدول الأعضاء من أجل تخفيض مشكلات الدفع الخارجي للدول التي تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها.

ج- رفع القيود وإزالة الحواجز والتخلص من أساليب الرقابة التي تعيق تطور التبادل الدولي حيث تلتزم الدول الأعضاء بـ:

- رفع الحواجز الجمركية أمام حرية التجارة.
- إزالة أشكال الرقابة عن عمليات الصرف الخارجي وصولاً إلى حرية التحويل بين العملات.

د- تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء عن طريق وضع الخبراء في الشؤون المالية والاقتصادية العاملين بصندوق النقد الدولي تحت تصرف تلك الدول في مجال اقتراح الحلول للمشكلات المطروحة.

وقد بدأ الالتزام الفعلي بإجراءات تحقيق هذه الأهداف بعد خمس سنوات منذ إمضاء الاتفاقية لتلافي المشكلات الصعبة والظروف الخطيرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية.

3- انهيار اتفاقيات "بريتون وودز" وتطور دور صندوق النقد الدولي:

نتيجة لتزايد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، وما رافقه من ارتفاع في معدلات البطالة والتضخم وهروب رؤوس الأموال الأمريكية إلى أوروبا، وبداية الشعور بأن الدولار قد فقد قيمته، فحدثت موجة تحويل الدولار إلى عملات أخرى أهمها المارك الألماني الذي أعلنت ألمانيا عن تعويمه في سنة 1971.

فكانت السياسة الجديدة الاقتصادية للرئيس نيكسون متضمنة بنوداً تلغي بعض أصول اتفاقيات "بريتون وودز"، ومنها عدم قابلية تحويل الدولار إلى

ذهب وتعويمه، وفرض رسوم جمركية على المبادلات التجارية خاصة مع اليابان فانهارت بذلك دعامتين هامتين في النظام النقدي الدولي هما:

- التراجع عن تحويل الدولار إلى ذهب.

- التراجع عن مبدأ ثبات أسعار الصرف بعد تتابع عمليات تعويم العملات من قبل الدول الأعضاء الذي كانت نتيجة لصالح الولايات المتحدة إذ أدى إلى: (1)

- تنشيط صادراتها واستعادة قوتها الاقتصادية،

- تخفيض مديونيتها الخارجية بالقيمة الحقيقية،

- استرجاع الدولار لمكانته العالمية،

- إضعاف مراكز بقية الدول في الاقتصاد الدولي،

إن هذه التغييرات في بعض المبادئ التي يقوم عليها صندوق النقد الدولي كأكبر مؤسسة مؤثرة في النظام النقدي الدولي جعلت دوره يقل في الدول المتقدمة التي تهيم على إدارته، ويزداد تأثيره في البلدان النامية التي تشكل ثلثي أعضائه، حيث أصبح يلعب دوراً خطيراً في إدارة أزمة المديونية العالمية حسب رؤيته الخاصة التي تعكس مصالح الدائنين، وأضحى يقوم بالمهام التالية: (2)

- الوساطة عن طريق إشرافه على توجيه الفوائض المالية وجذبها وإقراضها،

- الإشراف والرقابة على تنفيذ سياسته وبرامجه في البلدان النامية والاشتراكية سابقاً، والدول الحديثة التصنيع بعد تطور أزماتها المالية.

- تنامي دوره التنظيمي في إدارة أزمة المديونية العالمية فقد أصبحت

النسبة العظمى من القروض المنسابة إلى البلاد النامية والديون

المعاد جدولتها لا تتم إلا بموافقة المسبقة و ضماناته المشروطة

بتعهد البلدان المثقلة بالديون بتطبيق برنامج التكيف كمدخل لدمج

تلك الاقتصاديات في النظام الرأسمالي العالمي، ويوجد حالياً أكثر

من 50 بلداً، أي ثلث عدد الأعضاء تستخدم تمويل الصندوق في

تنفيذ السياسات الاقتصادية التي يوصي بها الصندوق فضلاً عن

(1) د. محمد مزعللي، في واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة، المؤسسة الجامعية

للدراسات، بيروت 1987، ط1، ص. 135

(2) د. رمزي زكي، نحو مفهوم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولي، مجلة دراسية

عربية، العدد 1989/9

- ثانيا: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

حددت اتفاقية صندوق النقد الدولي هيكله التنظيمي، وقد أجريت عليها ثلاث تعديلات منذ وضعها موضع التنفيذ في ديسمبر من سنة 1945، وهي تنص على التركيبة التنظيمية التالية:

- مجلس المحافظين
- المجلس التنفيذي
- المدير العام
- اللجنة المؤقتة ولجنة التنمية

1- مجلس المحافظين

ويتكون من محافظ ونائبه لكل دولة من الدول الأعضاء في الصندوق، والمحافظون عادة هم إما وزراء مالية أو رؤساء البنوك المركزية وأحيانا يختاروا من بين الشخصيات الأخرى المماثلة، وهو بمثابة الجمعية العامة للصندوق، ويجتمع مرة واحدة في السنة وله أن يعقد اجتماعات أخرى لمناقشة وإيداء الرأي في مجموعة من القضايا التي تدخل ضمن صلاحياته كأعلى سلطة في الصندوق ومنها:

أ- الفصل في شروط انضمام الأعضاء الجدد.

ب- مراجعة الحصص وأشكال الدفع.

ج- تعديل اتفاقيات الصندوق أو حله.

د- تحديد الدخل الصافي للصندوق الواجب توزيعه. .. الخ

ويختلف وزن أعضاء مجلس المحافظين حسب وزن الدولة العضو وحجم حصتها فهناك الأعضاء ذوو الأهمية الذين يقررون سياسة الصندوق، وهناك الأعضاء الذين لا تأثير لهم في تحديد سياسة الصندوق رغم أغلبيتهم داخل المجلس، ولذلك نلاحظ الهيمنة الواضحة للدول الرأسمالية المتقدمة على توجهات الصندوق لأن: " أسلوب اتخاذ القرارات يقضي بضرورة حصول أي قرار مبدئي على أكثرية 85 % من الأصوات وهذا ما يعطي الولايات المتحدة وحدها ما يوازي حق النقض لأي قرار لا توافق عليه " (1) فهي تمتلك بمفردها 17.83 % من الأصوات (2).

2

(1) د. عز الدين صالحاني، صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية، معهد الإنماء العربي، ط1، 1983.

(2) نشرة صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1995، ص. 3

2- المجلس التنفيذي

يتكون من 24 مدير تنفيذي يجري تعيين خمسة منهم بصورة منفردة من قبل بلدانهم وهي الولايات المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، وينتخب الباقون من قبل بقية الدول الأعضاء المقسمة إلى مجموعات بحيث تختار كل مجموعة مديرا تنفيذيا يمثلها في المجلس الذي يعتبر الهيئة الدائمة لاتخاذ القرارات في صندوق النقد الدولي وممارسة صلاحياته كمراقبة سياسات أسعار الصرف وتحديد المساعدات المالية والفنية المطلوب تقديمها، وإجراء مشاورات مع أعضائه، والقيام بالمراقبة عن طريق إرسالياته للبلدان المعنية بذلك، وتحديد الميزانية الإدارية والمصادقة عليها، واختيار المدير العام للصندوق. وتتفاوت مكانة المديرين التنفيذيين تبعاً لمكانة دولهم التي ترتبط بالقيمة المالية للحصة التي تعتبر: "أهم عنصر في العلاقات المالية والتنظيمية بين العضو وصندوق النقد الدولي" (1).

وبصورة عامة فإن للمجلس التنفيذي - مجلس إدارة صندوق النقد الدولي - وظائف تتعلق بالميزانية الإدارية، وأخرى تنظيمية إدارية، وبعضها استشارية رقابية... وهو المحرك الحقيقي والفعل لصندوق النقد الدولي.

3- المدير العام لصندوق النقد الدولي:

ينتخب من قبل أعضاء المجلس التنفيذي لمدة خمس سنوات، وجرت العادة أن يكون غير أمريكي على عكس مدير البنك الدولي الذي يختار من بين رعايا الولايات المتحدة الأمريكية، فكان جميع مدراء الصندوق منذ تأسيسه إلى الآن من الأوربيين (2).

ويقوم المدير العام برئاسة المجلس التنفيذي ويدير الأعمال اليومية للصندوق تحت إشرافه، وهو مكلف بتحقيق الانسجام بين المجلس المذكور وموظفي الصندوق وله دوره في إعداد الميزانية وتنفيذها بعد مصادقة المجلس عليها، كما يؤمن التنسيق بين المجلس وسائر الأعضاء والمنظمات الدولية والجهوية، إضافة إلى مهامه الاستشارية والتمثيلية والتنسيقية.

ويقوم بالإشراف المباشر على مختلف إدارات الصندوق سواء ذات الاختصاص الوظيفي مثل إدارة الشؤون المالية وإدارة الشؤون القانونية، وإدارة شؤون النقد والصرف وإدارة الإحصاء والخزينة الخ... أو ذات الاختصاص الجهوي مثل دائرة إفريقيا ودائرة آسيا، ودائرة أوروبا ودائرة نصف الكرة الغربي... أو ذات الاختصاص الفني والتكويني مثل معهد صندوق النقد

(1) نشرة صندوق النقد الدولي، أغسطس 1994، ص. 5

(2) نشرة صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1995، ص. 25 وما بعدها

الدولي ومعهد فيينا المشترك ودائرة المصارف المركزية، وأمانة المساعدة الفنية الخ...

ويمارس المدير العام وظائفه تحت إشراف المجلس التنفيذي وبمساعدة ثلاث نواب له.

4- اللجنة المؤقتة

أنشئت خلال الاجتماعات السنوية لعام 1974 وتتكون من 24 محافظا من محافظي الصندوق (وزراء المالية عادة) وتجتمع مرتين خلال السنة لترفع التقارير اللازمة إلى مجلس المحافظين والمتعلقة بإدارة وعمل النظام النقدي الدولي وترفعها بالاقتراحات الخاصة بتعديل وإثراء مواد اتفاقية إنشاء الصندوق. وقد أنشئت بصورة مؤقتة كبديل للمجلس الذي نصت عليه الاتفاقية ويعتبر الهيئة الدائمة على المستوى الوزاري الذي يشرف على إدارة النظام النقدي الدولي ويقدم التوجيهات والمقترحات اللازمة لتعديل مواد الاتفاقية، ولكن مجلس المحافظين لم ينشئ هذا المجلس.

5- لجنة التنمية

وهي لجنة وزارية مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي ومجلس محافظي البنك الدولي وتتكون من 22 عضوا من وزراء المالية وتعقد عادة اجتماعين في السنة يترافقان مع اجتماعي اللجنة المؤقتة وتقوم برفع التقارير إلى مجلس المحافظين تتعلق بقضايا التنمية والسبل الملائمة لنقل موارد حقيقية إلى البلدان النامية

إن لجنة التنمية تعتبر الهيئة التي تساعد على التنسيق القرارات والتكامل البرامجي بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تعاملها مع البلدان النامية.

وهناك لجنتان تعملان خارج إطار الهيكل التنظيمي للصندوق تمثل الأولى الدول الأكثر تصنيعا في العالم وتسمى مجموعة العشرة (GROUPE 10) (DES 10)، وتمثل الثانية البلدان النامية وتسمى مجموعة الـ 24 (GROUPE 24) (DES 24).

6- مجموعة العشرة

قد أنشئت سنة 1962 بمقتضى الاتفاق المبرم بين مجموعة من البلدان الصناعية الأعضاء وهي بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة، فرنسا، إيطاليا، اليابان، هولندا، ألمانيا، إنجلترا، السويد على تقديم قروض دعم مالية إضافية للصندوق لمساعدة أعضائه في إطار تسهيلات الاتفاقات العامة للقروض، وتعتبر هذه المجموعة عن مواقف الدول الصناعية المتعلقة بالنظام النقدي

والمالي الدولي، وتعتبر قراراتها وتوصياتها المؤشر الأساسي الذي يحكم قرارات ومواقف صندوق النقد الدولي. وقد تناوب على إدارة صندوق النقد الدولي منذ تأسيسه المدراء التالية أسماءهم:

- كاميل جات من بلجيكا أول مدير عام للصندوق 1942-1951
- إيفاروت من السويد: مدير عام للصندوق 1951-1956
- بير جاكسون من السويد مدير عام للصندوق 1956-1963
- بير بول شويتزر من فرنسا مدير عام للصندوق 1963-1973
- جوهانس ويتيفين من هولندا مدير عام للصندوق 1973-1978
- جاك دي لاروزيير من فرنسا مدير عام للصندوق 1978-1987
- ميشا كامديسو من فرنسا مدير عام للصندوق منذ 1978

7- مجموعة الـ 24 الحكومية لمتابعة الشؤون النقدية الدولية

وقد انبثقت عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام 1972 وهي تتكون من 24 دولة بواقع 8 دول لكل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وهي تعكس مواقف الدول النامية من تطور النظام النقدي الدولي وتجتمع بالموازاة مع اجتماع لجنة التنمية واللجنة المؤقتة التابعين للصندوق ولها مواقف انتقادية جريئة اتجاه برامج الصندوق وسياساته في الدفاع عن المصالح الاقتصادية للبلدان النامية. والشكل اللاحق يبين بعض أجزاء الهيكل التنظيمي للصندوق.

موارد صندوق النقد الدولي وأشكال مساعداته

الفرع الأول: موارد صندوق النقد الدولي:

يمكن تقسيم موارد الصندوق إلى قسمين أساسيين:

أولاً: حصص الأعضاء:

إن الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي تساهم بحصة معينة يتحدد على أساسها: أ- اكتتاب كل دولة في الصندوق،

ب- القوة التصويتية لكل دولة،

ج- الإمكانية المتاحة لاستخدام موارد الصندوق (حقوق السحب).

كان الأعضاء يدفعون 75% بالعملة الوطنية و 25% من الحصة المتبقية بالذهب وعدلت فيما بعد وأصبح البلد العضو يدفع 75% بالعملة الوطنية و 25% بالعملات القابلة للتحويل والاستخدام.

1- تحديد حصص الأعضاء

تحدد حصص الاكتتاب المبدئية في عضوية الصندوق للأعضاء الأصليين بموجب صيغة تشمل على متغيرات اقتصادية هامة كالدخل القومي، والأرصدة الاحتياطية الرسمية من العملات القابلة للتحويل، وقيمة الصادرات والواردات... الخ وقد استحدث الصندوق منذ إنشائه صيغا عديدة لتحديد الحصص المبدئية أهمها: (1)

$$Q = (0,01 Y + 0,025 R + 0,5P + 0,227 VC) X (1 + C/Y)$$

ثم أصبحت:

$$0Q = 0,0045 Y + 0,05281008 R + 0,039(P + C) + 1,0432VC$$

وتعرف الرموز السابقة كما يلي:

Q = الحصة

Y = إجمال الناتج المحلي (1985)

R = متوسط الاحتياطيات الشهرية (الذهب والعملات القابلة للتحويل) (1985)

P = المتوسط السنوي للمدفوعات الجارية (متوسط 1981-1985)

C = المتوسط السنوي للمتحصلات الجارية (متوسط 1981-1985)

VC = تغيرية المتحصلات الجارية (انحراف معياري واحد عند متوسط

متحرك لخمس سنوات في الفترة 1973-1985

وقد أجريت تعديلات وزيادات في حصص جميع الأعضاء تقريبا.

2- حساب قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة ح س خ

Le droit de tirage spécial SDR

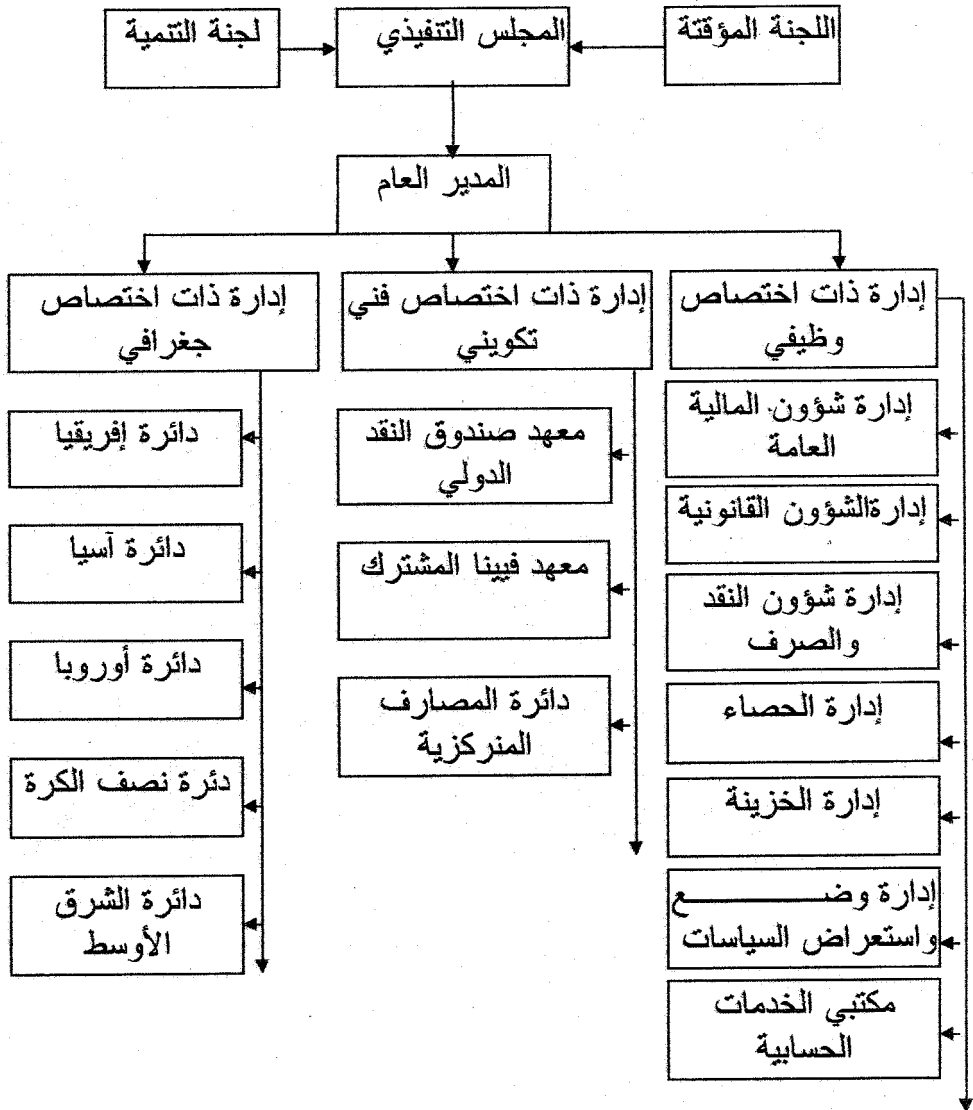
ترتبط قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة بقيمة خمس عملات أساسية تشكل سلة التقييم وهي الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني الياباني، المارك الألماني، الفرنك الفرنسي. وكانت النسب المئوية المرجحة المتفق عليها في تحديد مقدار كل عملة ضمن سلة التقييم حتى نهاية سنة 1990 هي 40% للدولار الأمريكي، 21% للمارك الألماني، 17% للين الياباني، 11% لكل من

(1) صندوق النقد الدولي، موارد الصندوق مصادرها واستخداماتها، معهد الصندوق 1994

الفرنك الفرنسي والجنيه الإسترليني وتتحدد هذه النسب على أساس الأهمية النسبية لهذه العملات في التجارة الدولية بالنظر إلى قيمة صادرات الأعضاء في الصندوق، وكذلك الأرصدة الاحتياطية من تلك العملات التي احتفظت بها الدول الأعضاء في الصندوق خلال فترة معينة متغيرة.

ويحسب بناءاً على ذلك صندوق النقد الدولي يومياً قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة مقومة بالدولار الأمريكي انطلاقاً من سلة التقييم الخماسية العملات. وسنبين في الجدول اللاحق كيفية حساب وحدة حقوق السحب الخاصة:

الهيكل التنظيمي والإداري لصندوق النقد الدولي



قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة في نهاية شهر أوت 1996.

عملات سلة التقييم	مقدار العملة (1)	سعر صرف العملة مقابل الدولار (2)	القيمة المعدلة بالدولار (3)
المارك الألماني	0,4460	1,48450	0,300438
الفرنك الفرنسي	0,8130	5,07500	0,160197
الين الياباني	27,2000	108,35000	0,251038
الجنيه الاسترليني	0,01050	1,54820	0,162561
الدولار الأمريكي	0,5820	1,00000	0,582000
وحدة حقوق السحب الخاصة			1,456234

وحدة حقوق السحب الخاصة = 1,456234 دولار أمريكي

الدولار = 0,6867 وحدة حقوق سحب خاصة

العمود (1): يمثل مقدار العملات المكونة لسلة حقوق السحب الخاصة

العمود (2): يمثل أسعار الصرف لوحدة العملات مقابل الدولار الأمريكي، عدا الجنيه الإسترليني الذي يعبر عنه بعدد الدولارات مقابل الجنيه الإسترليني.

العمود (3): المقابل بالدولار الأمريكي لمقادير العملة في العمود (1) // سعر

الصرف في العمود (2)، أي العمود (1) مقسوما على العمود (2)

المرجع: نشرة صندوق النقد الدولي، أغسطس 1996، ص= 20

3- أثر الحصص على القوة التصويتية في الصندوق

إن مقدار الحصة الذي يتحدد على أساس القوة الاقتصادية للبلد العضو ممثلة في حجم اقتصاده يعتبر أهم عنصر يبرز علاقة ذلك البلد المالية والتنظيمية والتأثيرية بالصندوق، وتحسب على أساسه قوته التصويتية. فكل عضو 250 صوتا مستحقا مضافا إليها صوت واحد مقابل كل 100 ألف وحدة حقوق سحب خاصة.

ومن هنا نجد أن البلدان القوية هي المهيمنة على الصندوق، وسياساته تتدرج في إستراتيجيتها العامة، وإنه لا وزن للبلدان النامية ذات الاقتصاديات الضعيفة فهي مجرد تابعة في قراراتها.

فتستحوذ خمس دول على أكثر من 39 % من الحصص والأصوات، وهي أمريكا بـ 17 % واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا بـ 22%.

وإذا أضفنا مجموعة أخرى من دول الاتحاد الأوروبي نجد بأن 12 دولة تستحوذ على أكثر من 52 % من الأصوات ومن الحصص في حين لا تمتلك بقية الدول وعددها 178 دولة سوى على أقل من 48% من الحصص والأصوات. وهذه الوضعية تجعل الصندوق مجرد مؤسسة في خدمة الدول القوية المهيمنة ولذا فإن إستراتيجياته وإصلاحاته مستوحاة من واقع الأزمات التي تشهدها تلك البلدان بغية تكيف التطورات في البلدان النامية مع أزمات الدول المتقدمة في إطار موجة جديدة لعولمة الليبرالية وإعادة إنتاج التبعية وتجديد آلياتها.

والجدول التالي يبرز وزن البلدان القوية مقارنة ببعض الدول الأخرى كمثال بتاريخ أوت 1996.

الدولة	الحصة مليون (ح س خ)	عدد الأصوات	النسبة المئوية لمجموع الأصوات
الولايات المتحدة	26526.8	2655.18	17.82
ألمانيا	8241.5	82665	5.55
اليابان	8241.5	82665	5.55
فرنسا	7417.6	74396	4.99
المملكة المتحدة	7417.6	74396	4.99
إيطاليا	4590.6	46157	3.14
بلجيكا	3104.3	31273	2.13
هولندا	3444.2	34692	02.36
المجموع	68976.2	----	46.53
سويسرا	2770.4	24954	1.7
النمسا	118.83	12133	0.9
إسبانيا	1935.4	19604	1.3
السويد	1614	19604	1.1
المجموع	76184.3	----	51.53

ثانيا: الاقتراض

يعد الاقتراض من المصادر المكملة للموارد الرئيسي المتمثل في حصص الأعضاء الذي يلجأ إليه الصندوق في حالة تزايد الضغوط على السيولة المتاحة لديه.

وقد لجأ الصندوق إلى هذا المصدر اعتباراً من سنة 1962 وتم تنظيم عملية اللجوء للاقتراض عبر الزمن حيث اعتمد المجلس التنفيذي في جانفي 1982 المبادئ التوجيهية للاقتراض التي تضبط طبيعة الاقتراض وشروطه وحدوده.

الفرع الثاني: أشكال المساعدات التي يقدمها الصندوق

يقدم الصندوق شكلين من أشكال المساعدات هما: المساعدات المالية، والمساعدات الفنية.

أولاً: أشكال المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق

يقدم صندوق النقد الدولي للأعضاء مساعدات مالية متنوعة ومتباينة حسباً لطبيعة وقيمة العجز في موازين المدفوعات، ودرجة الالتزام بالسياسات والإجراءات التي تهدف إلى التخفيف من حدة الاضطرابات المالية والاقتصادية وفق رؤية خبراء الصندوق.

إن المساعدات المالية والتسهيلات التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء تمكن البلد من الاقتراض من الصندوق بمبادلة مبلغ من عملته بمقدار يعادلها من عملات باقي الأعضاء الآخرين أو بحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي وبعد الفترة المحددة المتفق عليها يعيد البلد شراء عملته واستيرادها من الصندوق باستعمال عملات الدول الأعضاء أو حقوق السحب الخاصة وهذه العملية الاقتراضية من شراء وإعادة الشراء مماثلة لعملية الاقتراض بفائدة ذلك أن الصندوق يفرض رسوماً على عمليات الشراء.

ومن أهم أنواع المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق نذكر:

1- الشريحة الاحتياطية: Reserve tranche

وهي مقدار الزيادة في حصة العضو عند حيازات الصندوق من عملته في حساب الموارد العامة باستثناء الحيازات الناجمة عن عمليات الشراء والاقتراض التي قام بها ذلك البلد في إطار مختلف السياسات الاستخدامية لموارد الصندوق، ويجوز للبلد الذي له شريحة احتياطية أن يقترض مبلغاً يعادل قيمتها بشرط وجود حاجة مرتبطة بميزان المدفوعات ولا يخضع هذا السحب للسياسة الاقتصادية المتبعة ولا تفرض عليه رسوم وهي ليست استخداماً لموارد الصندوق يمكن للبلد المعني أن يستخدمها بحرية.

2- الشرائح الائتمانية: Crédit tranches

تعد هذه السياسة من أهم السياسات الاستخدامية لموارد الصندوق، حيث يقدم الائتمان في أربع شرائح يعادل مقدار كل شريحة 25 % من حصة البلد العضو.

ويمكن تقسيم المساعدات الائتمانية المقدمة في إطار الشرائح الائتمانية

إلى:

أ - الشريحة الائتمانية الأولى

ب - الشرائح الائتمانية العليا

أ - الشريحة الائتمانية الأولى:

وتتم عملية الاقتراض في إطار الشريحة الائتمانية الأولى المقدره بـ 25 % من حصة البلد العضو بعد أن يبين ذلك البلد بأنه يبذل مجهودات معتبرة في إطار إصلاحاته المعتمدة للتخفيف من عجز ميزان مدفوعاته خلال مدة البرنامج. وفي العادة يتم تسديد المبالغ المسحوبة (إعادة الشراء) في فترة تمتد من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات.

ب - الشرائح الائتمانية العليا:

وتقدم باقي الشرائح الائتمانية المتبقية في حال كون البلد العضو ملتزماً بتنفيذ برنامج محدد متفق عليه مع الصندوق الذي يرى بأنه برنامج سليم ومعقول يدخل في إطار سياساته العامة، وتتم عملية سحب الشرائح على أقسام ترتبط بدرجة الالتزام بمحتويات البرنامج ومعايير الأداء المطلوب، وتسدد المبالغ المسحوبة خلال مدة تتراوح بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات.

3 - تسهيل التمويل الممدد (EFF) Extended fund facility

يستخدم هذا التسهيل البلد الذي يعاني من مشكلات ميزان المدفوعات نتيجة لاختلالات هيكلية في مجالات الإنتاج والتجارة والأسعار، الأمر الذي يجعل من الصعوبة على تلك الدول أن تستمر في تطبيق السياسات الائتمانية والإصلاحات التي يؤكد على تنفيذها صندوق النقد الدولي. ويحصل البلد على موارد لفترة أطول وبمبالغ تفوق تلك المبالغ المخصصة في إطار الشرائح الائتمانية، إذ يمكن هذا التسهيل من الحصول على 68 % من حصته سنوياً وأكثر من 300 % من حصته بصورة تراكمية خلال ثلاث أو أربع سنوات أحياناً، ويقوم البلد الذي يحصل على تلك الموارد (المشتريات بعملته المحلية) بإعادة الشراء (لعملته) على أقساط نصف سنوية عددها 12 قسطاً خلال فترة تسديد تتراوح بين أربع سنوات ونصف إلى 10 سنوات إذا كانت الموارد عادية،

ويقوم بالتسديد إذا كانت الموارد مقترضة على أقساط ثمانية خلال فترة تمتد من ثلاث سنوات ونصف إلى سبع سنوات (1).

ومن الشروط الأساسية المطلوبة للاستفادة من هذا التمويل الممدد هو أن يتقدم البلد ببرنامج متوسط الأجل شامل للتخفيف من حدة الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات، يحدد فيه الأهداف ويوضح فيه السياسات خلال فترة البرنامج، إضافة إلى برنامج مفصل للسنة الأولى ثم لكل سنة تالية يحدد الأهداف السنوية والسياسات المراد تنفيذها والإجراءات المطلوبة اتخاذها. وتخضع الدولة بصورة كاملة للمراقبة والمتابعة والتوجيه من قبل خبراء صندوق النقد الدولي. مع العلم بأن هذا التمويل قد أنشأ في سبتمبر 1974.

4 - التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي Structural adjustment facility (SAF)

تقدم في إطار هذا التسهيل التمويلي الموارد بشروط ميسرة للبلدان الأعضاء المنخفضة الدخل التي تواجه مشكلات عجز دائم ميزان المدفوعات من أجل دعم برامج متوسطة المدى للتصحيح الكلي والهيكلية. ولاستحقاق موارد هذا التسهيل يقوم البلد العضو بمساعدة خبراء الصندوق بإعداد وثيقة تمثل إطار السياسة العامة وتحدد في إطارها الخطوط العامة لبرنامج تصحيح هيكلي متوسط المدى يغطي فترة ثلاث سنوات، ويترافق ذلك مع إعداد برامج سنوية مفصلة قبل صرف مخصصات التسهيل التمويلي وتستخدم معايير ربع سنوية لتقييم مدى الالتزام بمشروطية الصندوق وأداء تلك البرامج وفي العادة يحصل العضو الذي حظي بالدعم على شريحة في السنة الأولى تساوي 15 % من حصة تتبعها شريحتان اثمانييتان في السنة الثانية والثالثة مقدار كل واحدة منهما 20 % من حصة العضو.

وقد أنشأ التسهيل (SAF) في مارس 1986 لتقديم المساعدة للبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من اختلالات في ميزان المدفوعات بشروط مميزة بحيث يبلغ سعر الفائدة على تلك القروض 0,5 % ويسدد الالتزام على أقساط عشرة متساوية كل نصف سنة خلال فترة تتراوح بين خمس سنوات ونصف وعشر سنوات.

(1) صندوق النقد الدولي، موارد الصندوق مصادرها واستخداماتها، مرجع سابق، ص. 14

5- التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي Enhanced Facility Adjustment Structural (EASF)

يقدم صندوق النقد الدولي تسهيلات تمويلية للبلدان الأشد فقرا التي تلتزم وتعمل على تنفيذ برامج لتصحيح الاختلالات الهيكلية بغية تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

وقد اعتمد الصندوق هذا التسهيل التمويلي المعزز في ديسمبر 1987 وهو لا يختلف عن التسهيل التمويلي لتصحيح الهيكل من حيث الأهداف والشروط والخصائص، ولعل الفروق الأساسية تكمن في الأحكام المنظمة لإمكانية استخدام الموارد وحجمها، وأسلوب المتابعة والتقييم وطريقة التمويل فضلا عن أن التسهيل المعزز مخصص للبلدان الأكثر فقرا، فإن حجم الموارد في إطاره يبلغ حدا أقصى قدره 190 % من حصته لمدة البرنامج المقدرة بـ 3 سنوات وقد يصل أحيانا إلى 299% في الحالات الاستثنائية، وعادة تدفع قروض هذا التسهيل على أساس نصف سنوي وتسدد المبالغ المستحقة خلال فترة تمتد من خمس سنوات ونصف إلى عشر سنوات. ويبلغ عدد الدول المصنفة ضمن الأعضاء المؤهلين للاستفادة من هذا التسهيل حاليا أكثر من 70 دولة من أشد البلدان النامية فقرا.

6 - تسهيل التمويل التعويضي والطارئ contingency financing facility financing facility (CCFF)

إن الدول الأعضاء التي تواجه عجزا في ميزان مدفوعاتها نتيجة الانخفاض المؤقت لحصيلة صادراتها بسبب عوامل خارجية مؤقتة تخرج عن سيطرتها الداخلية، يمكنها الحصول على مساعدة في إطار هذا التسهيل. ويبلغ حجم التمويل متاح للبلد العضو 30 % من حصته إذا كان العجز مرتبطا بانخفاض حصيلة الصادرات أو بعض الطوارئ الخارجية، و15% من الحصصة إذا كان الأثر يرجع إلى ارتفاع تكاليف واردات الحبوب، ويجوز استكمال تخفيف حدة الأثرين السابقين بـ 20% أخرى من الحصصة.

وإذا كان البلد قد التزم ببرامج مع صندوق النقد الدولي فبإمكانه الحصول على تمويل متعلق بالطوارئ لمواجهة التغيرات في الظروف الاقتصادية الخارجية التي تؤثر في تحسين الوضع الخارجي للدولة العضو، فإنها تحصل على تمويل متعلق بتلك الطوارئ المرتبطة بتنفيذ البرنامج وكذا العناصر الأخرى المتعلقة بانخفاض حصيلة الصادرات وارتفاع تكاليف واردات الحبوب ليصل الحد الأقصى للتمويل إلى حوالي 95 % من حصصة البلد العضو.

ويبدأ التسديد بعد ثلاث سنوات وثلاثة أشهر وينتهي بعد خمس سنوات، ولكنه في الحالات التي يتحسن فيها وضع ميزان المدفوعات للدول التي استفادت من هذا التمويل فإنها تقوم بإعادة الشراء لتسوية وضعيتها قبل المدة المحددة التي أشرنا إليها. مع العلم أن هذا التسهيل قد أنشئ في سنة 1963 وأجريت عليه عدة تعديلات وأدمج في أوت 1988 مع التمويل المتعلق بالطوارئ الخارجية.

7- التسهيل التمويلي للمخزونات الاحتياطية Buffer Stock Financing Facility (BSFF)

إن الدول الأعضاء التي تساهم في تمويل المخزون الاحتياطي للمنتجات الأولية بشكل يساعد على التخفيف من حدة التقلبات في أسعار صادراتها الأمر الذي ينعكس في تقليل تغييرية الصادرات، بإمكانها الحصول على مساعدات تمويلية لمواجهة وضعية ميزان المدفوعات المرتبطة بالمساهمة في المخزونات الاحتياطية الدولية تعادل 35 % من حصة البلد العضو. وقد استخدم الصندوق موارده فيما يتعلق بالمخزونات الاحتياطية من القصدير والكافور والمطاط الطبيعي والسكر.

8- التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية Systemic Transformation Facility (STF)

أنشئ هذا التسهيل في سنة 1993 لمساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من مصاعب ميزان المدفوعات الناتجة عن التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الليبرالي. والدول المؤهلة للاستفادة من هذا المورد الائتماني هي الدول الاشتراكية السابقة أو الدول المرتبطة بهذه المجموعة. وتقوم بتحويلات جذرية للانتقال إلى النظام الليبرالي. " فعندما يتقدم بلد عضو بطلب استخدام موارد تسهيل التحول النظامي فعلى الصندوق أن يتأكد من أن العضو سوف يشرع بأسرع ما يمكن في اعتماد سياسات. وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية اللازمة لخلق ظروف الاقتصاد السوقي والمضي بالسياسة الاقتصادية في إطار السوق. " (1) وتبلغ الموارد المتاحة في إطار هذا التسهيل حوالي 50 % من حصة البلد العضو ويبدأ تسديد القرض بعد 4 سنوات ونصف إلى 10 سنوات، مع العلم بأن هذا التسهيل مؤقت.

(1) المصدر السابق ص. 19

9 - مساعدات خاصة بانهيار الأنظمة النقدية في البلدان النامية التي قامت بإجراء سلسلة من التغييرات الهيكلية الليبرالية الانفتاحية تحت إشراف صندوق النقد الدولي ومتابعته المستمرة.

ولقد بدأ الصندوق يقدم مساعداته المالية لهذه الأزمات المستجدة والتي تتطلب حجما معتبرا من التمويل لتفادي انعكاساتها السلبية على النظام النقدي الدولي من جهة، وللحفاظ على مصداقية الصندوق فيما يتعلق بجدوى السياسات التي فرضها على البلدان النامية، من جهة ثانية لإبقاء الحد الأدنى من الثقة لدى أعضائه، ولعل من أهم تلك الأزمات التي وصفها السيد "ميشال كمدسيس" بأنها أزمات القرن الواحد والعشرين تأتي الأزمة المكسيكية في المقدمة، والتي تطلبت توفير مساعدة مالية من قبل الصندوق تقارب 18 مليار دولار وهو أكبر التزام مالي في تاريخ الصندوق يقدمه للبلدان النامية هذا إضافة إلى ما قدمته الدول الكبرى الأخرى.

وامتدت الأزمات النقدية للدول الحديثة التصنيع بشرق آسيا بنمورها وأشبالها بدءا من تايلندا التي قدم لها الصندوق أكثر من 17 مليار دولار وكذا أندونيسيا التي حصلت على 23 مليار دولار، وكوريا الجنوبية التي تطلب دعمها تمويلا قدره 55 مليار دولار، وغيرهم من الدول التي أصبحت الآن في قبضة الصندوق ليعيدها إلى حضيرة الدول التي يهيمن عليها بمشروطيته.

ثانيا: المساعدات الفنية التي يقدمها الصندوق

1- أنواع المساعدات الفنية:

يمكن تقسيم المساعدات الفنية إلى خمسة أنواع هي:

- أ - المساعدات الفنية المتعلقة بتصميم وتنفيذ السياسات المالية والنقدية.
- ب - المساعدات الفنية المرتبطة ببناء المؤسسات وتطويرها (كالمصارف المركزية، وزارة المالية...).
- ج - المساعدات الفنية المتعلقة بجمع الإحصاءات وتحسين دقتها.
- د - المساعدات الفنية المرتبطة بمراجعة القوانين والتشريعات وإعادة صياغتها.

هـ - المساعدات الفنية المتعلقة بتدريب المسؤولين والموظفين الرسميين.

2- لجنة المساعدات الفنية:

نتيجة لتطور دور الصندوق في تقديم المساعدات الفنية المذكورة والمرتبطة بتزايد دوره في صياغة السياسات والبرامج ومتابعتها، فقد أنشأ في سنة 1992 لجنة خاصة بالمساعدات الفنية مهمتها تقديم المشورة اللازمة بخصوص جميع جوانب المساعدة الفنية، وتنسيق المساعدة الفنية بين مختلف

الإدارات داخل الصندوق وكذا بالتعاون بينه وبين المؤسسات الدولية والجهوية الأخرى. ويشارك في عضوية هذه اللجنة كبار موظفي الصندوق من مختلف الإدارات المانحة للمساعدات الفنية.

3- طرق تقديم المساعدات الفنية

يقدم صندوق النقد الدولي مساعداته الفنية عن طريق إدارات عديدة أهمها:

3-1- إدارة شؤون النقد والصرف: وتقدم المساعدات الفنية المتعلقة بإصلاح المصارف المركزية وتحسين كفاءتها، وتصميم السياسات النقدية تحسين أدواتها، وضبط أنظمة الصرف والتسويات والمحاسبة.

3-2- إدارة شؤون المالية العامة: وتضطلع بتقديم المساعدات الفنية المتعلقة بالسياسة الضريبية الصلاح إدارة الضرائب والجمارك وأنظمة الخزينة العامة وتحسين المحاسبة الخاصة بالميزانية وسبل ضبط وترشيد النفقات العامة وتغيير أنماط الضمان الاجتماعي فنظمته بما يتناسب ورؤية الصندوق الخ...

3-3- إدارة الشؤون القانونية: وتتمثل مساعدتها في إعداد التشريعات الجديدة ومراجعة القوانين السارية وإعادة صياغتها وتكييفها مع متطلبات التوجهات الليبرالية للاقتصاد الوطني للبلد العضو، إضافة إلى تقديم المشورة القانونية.

3-4- إدارة الإحصاء: وتقوم بمساعدة الأعضاء على الالتزام بالمعايير المقبولة دولياً في إعداد البيانات الإحصائية التي تتضمنها التقارير الإحصائية التي على أساسها تتحدد الكثير من جوانب السياسات الاقتصادية، وعلى ضوءها تتم عملية التقييم والمتابعة، والغرض من تقديم هذه المساعدة هو الوصول إلى أنظمة إحصائية سوقية.

3-5- إدارة الخزينة: وتقدم مساعدات فنية فيما يتعلق بفتح الحسابات الخاصة بمعاملات صندوق النقد الدولي، وكيفية ضبطها، وأهم المعاملات التي تقوم بها البلدان الأعضاء ومنها مدفوعات الحصص.

3-6- إدارة وضع واستعراض السياسات: وهي تقدم المساعدة الفنية المتعلقة بإدارة أزمة المديونية، وتساعد على تصميم السياسات التكميلية المناسبة.

3-7- مكتب الخدمات الحسابية: ويقدم المساعدة الفنية المتعلقة بنظم وتكنولوجيا المعلوماتية.

3-8- معهد صندوق النقد الدولي: ويقوم بتقديم البرامج التدريبية والحلقات الدراسية والندوات والمحاضرات التكوينية للمسؤولين والموظفين الحكوميين حول مجموعة متنوعة من الموضوعات الاقتصادية والقضايا الثقيلة المتعلقة بتطبيق السياسات التي يدعمها صندوق النقد الدولي، وتقدم هذه المساعدة الفنية التدريبية بمقر المعهد بواشنطن وكذا على المستوى الإقليمي والجهوي.

3-9- معهد فيينا المشترك: ويتكامل مع معهد صندوق النقد الدولي في تأمين المساعدة الفنية التكوينية للمسؤولين والموظفين في البلدان الأعضاء. طبيعة المساعدات الفنية وأشكالها:

تعد البعثات الاستشارية للصندوق من أهم الأشكال التي تقدم بها المساعدات الفنية حيث بلغت الموارد البشرية المخصصة من قبل الصندوق لهذا الغرض أكثر من 300 شخص مختص وخبير في السنة المالية 1995/1996. أما طبيعة المساعدات الفنية من حيث محتواها المذهبي الأيديولوجي فهي ليست حيادية ذلك لأنها تجسد المذهب الرأسمالي بصيغته الليبرالية الجديدة فيكون ذلك التكوين الفني والتقني مترافقا مع محتواه الفكري والفلسفي الذي يعمل على تكوين أجيال من المسؤولين والموظفين الحكوميين الكبار الذين يضطلعون بالمهام الأساسية والوظائف الإستراتيجية، تكويننا يؤكد حتمية المنهج الغربي، ويجدد الطرح المتمحور حول الذات الغربية، ولم يكن أبداً ذلك الفكر المتحرر من النزعة الغربية، ولم يحاول أن يدرس بجدية وعمق المشكلات النقدية الدولية منفصلة عن مصالح الدول المهيمنة، ولهذا يتجلى لنا بوضوح ضعف كفاءة السياسات المطبقة في التخفيف من حدة المشكلات التي تعاني منها البلدان الأعضاء.

المؤسسات المكملة لدور صندوق النقد الدولي

سنعرض ضمن هذا المبحث إلى مجموعة البنك الدولي، ومجموعة الدول الدائنة ومصارفها المركزية وإلى مجموعة المصارف الجهوية، والإقليمية وكذلك نبرر دور "نظمة العالمية للتجارة".

0الفرع الأول: مجموعة البنك الدولي وتتكون من:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية ووكالة التنمية.

(Banque internationale pour la reconstruction et le développement (BIRD) والوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار.

1أولاً: البنك الدولي للإنشاء والتعمير

1- تأسيس البنك الدولي:

أسس البنك الدولي بنفس تاريخ إنشاء صندوق النقد الدولي في سنة 1944 ليقوم بمهمة تكاملية معه، ففي حين يقوم الصندوق بتوفير الائتمان

القصور الأجل لمعالجة الاضطرابات الآتية في موازين مدفوعات الدول الأعضاء لتحقيق نوع من الاستقرار والثبات في أسعار الصرف، يقوم البنك الدولي بمهمة إعادة إعمار البلدان التي تضررت بفعل الحرب العالمية الثانية والدول النامية فيما بعد وذلك عن طريق توفير الائتمان الطويل والمتوسط الأمد للمشروعات التنموية. (1)

2- الأهداف الأساسية للبنك:

يمكن تحديد الأهداف الأساسية للبنك في النقاط التالية (2):

أ - تشجيع عمليات الاستثمار والتوظيف في البلدان الأعضاء لتخفيف الأضرار الناجمة عن الحرب العالمية الثانية، وبناء اقتصاديات البلدان الأعضاء، وإعادة أعمارها، وتحويل الموارد اللازمة للبلدان الأقل نمواً.
ب - تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوفير الشروط والضمانات اللازمة لذلك.

ج - تنظيم المبادلات الدولية ومساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق التوازن في موازين مدفوعاتهم.

د - تنمية التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء عن طريق توسيع عمليات التوظيف وتدعيم الاستثمارات الدولية.

هـ - تنظيم عمليات الائتمان والإقراض الدولية، وتسهيل انسياب القروض التي تتطلبها عمليات الإعمار والبناء.

فخلال فترة الخمسينات والستينات كانت أولوية البنك موجهة لإعادة إعمار وتنمية أوربا وبعدها بدأ يقدم معونات خاصة للدول التي تتعاطم فيها مصالح الدول الرأسمالية وعلى الخصوص مصالح الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الستينات والسبعينات، أما الدول النامية ذات التوجه غير الليبرالي فلم تكن تحض بأية مساعدات تستحق الذكر بل أحيانا كانت توضع في القائمة السوداء للبنك.

3 - تطور دور البنك الدولي:

لقد تطورت مهمة البنك وتوسعت خاصة بعد سنة 1960 عندما أسست وكالة التنمية الدولية التابعة للبنك، والتي تعطي قروضا ميسرة فانضمت معظم البلدان النامية لعضوية البنك باعتبارها شرطا للتمتع بعضوية هذه الوكالة والاستفادة من مساعداتها.

(1) David D. driscol, The IFM and THE World Bank, IFM, 1994

(2) راجع د. عز الدين صالحاني، صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية، معهد الإنماء العربي،

ط1، 1983، ص. 54

وأصبح البنك يلعب دوراً متزايداً في الدول النامية ورغم إصراره على خلو مساعداته من الشروط السياسية إلا أن تأثيراته واضحة وشروطه الاقتصادية في الدولة التي تطلب المساعدة، فخبراؤه يقومون بدراسة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي واحتمالات تطوره، ودراسة معدل نمو السكان ومعدل الادخار والوسائل التي يتحقق بها، وحصيلة الدولة من النقد الأجنبي ومصادر الاقتراض والقواعد الضريبية، ومعدلات التبادل التجاري، وتطورات المديونية، والفوائد والشروط المرتبطة بها، وكذا مدى اعتماد الدولة على سلعة واحدة أو مجموعة من السلع، وآثار التغيرات في الأسعار الدولية على الصادرات وكيفية زيادة حصيلة النقد الأجنبي اللازم لدفع المستحقات الخارجية ودراسة الهيكل الجمركي والتعريفات المفروضة، ومصادر الطاقة وحجم الاعتماد على الخارج في مجال الغذاء والحالة الاقتصادية العامة للبلاد ومدى ارتباطها بمشاريع منتجة أو غير منتجة، ولاشك أن هذه المعلومات ضرورية كما يقول "يوجين روتنبرج"، والبنك يصر على الحصول عليها... ومن المعلوم بأنه مجرد الحصول عليها يعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية، فضلاً عن دراستها وتحليلها وصياغة توجيهات وبرامج على ضوءها في ظل فلسفة البنك التغريبية الليبرالية.

وبهذا تزايد دور البنك في صياغة إستراتيجيات التنمية في البلاد النامية بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والمؤسسات التابعة للبنك مثل مؤسسة التمويل الدولية ووكالة التنمية الدولية، وكذلك مجموعة البنوك التجارية.

وقد لخص أحد الباحثين طبيعة العلاقة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بقوله: " وفي الواقع تتجسد طبيعة العلاقات بين هاتين المنظميتين الدوليتين في كونهما أهم الأدوات التي أوجدت لصيانة النظام الاقتصادي العالمي الحالي وضمان استمراريته، وهذا يعني أنهما ينتميان إلى أيديولوجية واحدة وأن سياستهما تأخذ مسبقاً صيغة تتفق مع مبادئ هذا النظام وأهدافه. " (1)

ثانياً: مؤسسة التمويل الدولية Société Financière Internationale (SFI)

أسست مؤسسة التمويل الدولية بعد التوقيع على اتفاقية تأسيسها في سنة 1955 وأصبحت سارية المفعول سنة 1956، ومهمتها مساعدة البنك الدولي في تدعيم واستكمال دوره عن طريق تنشيط وتطوير القطاع الخاص للدول الأعضاء بهذه الهيئة وهي تابعة عملياً لإدارة البنك الدولي.

الهدف الجوهري لإنشاء هذه المؤسسة هو تشجيع القطاع الخاص إلى جانب العمل كوسيط بين أصحاب المشروعات ورؤوس الأموال المتاحة

(1) د. عز الدين صالحاني، مرجع سابق، ص. 56

للاستثمار إضافة إلى قيامها بالاستثمار بشكل مباشر، أو المساهمة في امتلاك أسهم المشروعات في حدود 25 % من الحصة الكلية للأسهم وتتميز " عن بقية مؤسسات التنمية متعددة الأطراف في أنها تقدم قروضا بغير ضمان واستثمارات في الأسهم في الشركات الخاصة والمشاركة في البلدان النامية الأعضاء التي يبلغ عددها 122 بلدا " (1).

وأصبحت المؤسسة أكبر مصدر تمويل متعدد الأطراف للاستثمار الخاص في البلدان النامية وهي تساعد أكثر من 1000 مشروع في أكثر من 90 بلدا.

معونات هذه المؤسسة مشروطة بتنفيذ المصالح الغربية والتقيد بالبرامج والتوصيات التي توسع وتتمى دور القطاع الخاص والاتجاه الليبرالي عموما كما جاء في منشورات البنك الدولي " من المستصوب للنهوض بالقطاع الخاص أن تبحث الحكومة إلغاء المثبطات الواضحة بتوفير بيئة اقتصادية ليبرالية " (2).

ثالثا: وكالة التنمية الدولية Association Internationale pour le développement (L'AID)

أسست وكالة التنمية الدولية في سنة 1960 كوكالة متخصصة ومتفرعة عن مجموعة البنك الدولي، والهدف الأساسي لتكوينها هو مواجهة توسع المعسكر الاشتراكي خاصة بعد حصول كثير من الدول النامية على استقلالها وخوفا من انتشار المد الشيوعي، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول الرأسمالية على إنشاء هذه الوكالة، فقد جاء في مقدمة اتفاقية إنشائها بأن: " الحكومات الموقعة على الاتفاقية مقتنعة بأن التعاون لتحقيق أغراض اقتصادية بناءة وتنمية سليمة للاقتصاد الدولي، ونمو متوازن للتجارة الدولية هو من الأمور التي تعزز السلام وتنتشر الرخاء في العالم، وإن رفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية لأمر مرغوب فيه لا لمصلحة هذه البلدان فقط بل لمصلحة الأسرة الدولية برمتها " ولذلك كانت العضوية بهذه الوكالة تنقسم إلى مجموعتين:

1- مجموعة الدول الرأسمالية المتطورة التي تقدم الرساميل وهي تمتلك أكثر من ثلثي رأسمال الوكالة.

2- مجموعة الدول النامية المتلقية للمعونات

(1) والتر أيكمان، لمحة عن مؤسسة التمويل الدولية، مجلة التمويل والتنمية، العدد 4/1988 ص. 32 وما بعدها.

(2) نفس المصدر، ص. 41

وقد أنشئت لخدمة أغراض محددة تتمثل أساسا في تقديم المعونات الميسرة لمعالجة اختلالات ميزان المدفوعات ومجابهة الأزمات الاقتصادية التي تعانيها البلدان الدائرة في فلك الدول الرأسمالية حيث تقدم قروضا تتراوح مدتها بين 10 إلى 40 سنة بسعر فائدة رمزي لا يزيد أحيانا عن 0,75 % ولكن بشروط أدناها التقيد بالبرامج والتوصيات التي تخدم مصالح الولايات المتحدة سواء في المجال الاقتصادي أو في مجال السياسة الخارجية للدولة المستفيدة.

ولذلك نجد أن معوناتها المقدمة فضلا عن طابعها الإيديولوجي البحث فهي وسيلة لتحريك وتنشيط الاقتصاديات الغربية وخاصة الاقتصاد الأمريكي، فكما ورد في إحدى نصوص الوكالة: " فأكثر المفاهيم خطأ عن برنامج المعونة الأجنبية هو أننا نرسل مالا إلى الخارج ونحن لا نغفل إذ تتألف المعونة الأجنبية من تجهيزات أمريكية وكلها مقدمة كمشتريات تنمية محددة راجعناها بأنفسنا ووافقنا عليها، إن 73 % من اعتمادات وكالة التنمية تتفق مباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية كمدفوعات لهذه الأشياء" (1).

ففي بداية السبعينات مثلا في سنة واحدة " تسلمت 4000 شركة أمريكية في 50 ولاية 1,3 مليار من اعتمادات وكالة التنمية الدولية مقابل منتجات كجزء من برنامج المعونة الأجنبية " (2) وبذلك يتضح الطابع الحقيقي لدور هذه الوكالة التابعة لمجموعة البنك الدولي.

رابعا: الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار Agence Multilatérale de Garantie des Investissements (L'AMGI)

مؤسسة دولية وافق على إنشائها مجلس المحافظين بالبنك الدولي في اجتماعه السنوي عام 1986، وأنشئت فعلا عام 1988، لتقوم بدور فعال في تشجيع وتسهيل انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة في البلدان النامية وذلك عن طريق قيامها بـ:

1- التقليل من المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار من جراء القيود التي تفرضها الدول على تحويل العملات، أو تلك المتعلقة بالتأمين والمصادرة وفسخ العقود، بحيث تقوم الوكالة في هذا المجال بإصدار ضمانات الاستثمار ضد المخاطر المتنوعة لصالح المستثمرين الخواص، وتستطيع عن طريق نفوذها وتعاونها مع مختلف المؤسسات النقدية والمالية الدولية والجهوية أن تخفض من تلك الأخطار.

(1) د. عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية، دار الوحدة 1981، ج 1، ص 256.

(2) نفس المصدر

2- تقديم المعطيات الإرشادية والمعلومات الأساسية عن ميادين ومناطق الاستثمار والتوظيف، والمناخ الاقتصادي السائد والأوضاع السياسية والمخاطر المرتبطة بها، كما تقدم المعونات الفنية للمستثمرين.

2مجموعة الدول الدائنة وبنوكها التجارية ومصارفها المركزية أولاً: مجموعة البنوك التجارية

تتكون هذه المجموعة من آلاف البنوك بفروعها المتخصصة التي تغطي الطلب الائتماني في مختلف الأنشطة الاقتصادية ويقود هذه المجموعة عدد محدود من الاحتكارات المصرفية الكبرى التي تبرم الاتفاقيات مع المدينين وتمارس الضغوط بالتنسيق مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وتكون البنوك الصغرى في أغلب الأحيان خاضعة في توجهاتها إلى الخطوط الكبرى التي ترسمها هذه الاحتكارات الكبرى وتقوم مجموعة البنوك التجارية بدور تكاملي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مجال عمليات تغيير وإعادة هيكلة الاقتصاديات النامية بما ينسجم مع مصالح الدول المتقدمة ولذلك فقروضها مشروطة بقبول المدينين ببرنامج التكيف والتغيير الهيكلي التي يفرضها الصندوق والبنك وتمتنع عن تقديم المعونات للبلدان التي تسوء علاقاتها مع الأشقاء الآخرين (الصندوق ومجموعة البنك الدولي). " فئمة علاقة تكميلية في الأساس بين صندوق النقد الدولي والبنوك التجارية" (1).

فهذه البنوك منذ عام 1978 تطلب أن يكون " لدى البلد المدين برنامج تكيف متفق عليه مع صندوق النقد الدولي قبل بدء المفاوضات" (2)، وبالتالي فهي تمارس ضغوطا كبيرة من أجل قبول الدول المدينة كليا أو جزئيا بتطبيق البرامج ذات التوجهات الليبرالية التي تهدف إلى تغريب العالم الثالث.

ثانياً: الدول الدائنة ومصارفها المركزية

إن الدول الدائنة تستخدم وسيلة الإقراض لتنمية وتطوير اقتصادها على حساب غيرها من الدول النامية، ولذلك غالبا مايرتبط انسياب التمويل الرسمي بشروط اقتصادية وسياسية قاسية كما تقوم مصارفها المركزية بدور فعال في تحديد توجهات ومسارات النظام النقدي الدولي من خلال تقديم المصالح القطرية القومية والتكتلاتية على حساب المجموعة الدولية، فتنتهج من السياسات التي غالبا "ما يكون ذلك على حساب المجتمع الدولي" كما أكدت ذلك مارغريت

(1) دافيد ويليامز، الاقتراض الدولي بين الفرص والقيود، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1983، ص. 27.

(2) نفس المصدر السابق، ص. 29.

غاريتسن بحكم ظواهر الدولار النقدية والفرنكة وغيرهما والناجمة عن الفراغ الرهيب في النظام النقدي الدولي بخصوص إيجاد عملة دولية غير خاضعة للهيمنة والتأثير القطريين.

المؤسسات المالية والنقدية الجهوية

تلعب المؤسسات المالية الجهوية دورا مكملا ومساعدًا للدور الذي تقوم به التكتلات السابقة (صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، والدول الدائنة الكبرى ومصارفها المركزية وبنوكها التجارية) في مجال عمليات إعادة هيكلة الاقتصاديات المتخلفة واحتواء التطورات التي حققتها البلدان النامية الحديثة التصنيع، عن طريق فرض سياسات الليرة المتسارعة والعولمة القسرية. ويمكننا التمييز بين نوعين من المؤسسات المالية الجهوية:

1- المؤسسات المالية التي أنشأتها الدول المتقدمة والمتعلقة بضمان استمرار تطورها الاقتصادي، وتدعيم جهودها التكاملية مثل المؤسسات المالية للاتحاد الأوروبي.

2- المؤسسات المالية الجهوية التي أنشأتها الدول النامية لتطوير تعاونها الاقتصادي وتسهيل وتشجيع الجهود التنسيقية التعاونية فيما بينها على مستوى بعض المناطق في البلدان النامية مثل البنك الإفريقي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية وصندوق النقد العربي، وهذه المؤسسات رغم الطبيعة الخاصة بتأسيسها وامتلاكها إلا أنها تابعة في توجهاتها أو ضعيفة في مجال تأثيرها. والشكل اللاحق يبرز أهم المؤسسات المالية والنقدية الدولية والجهوية.

L'Organisation Mondiale du Commerce(OMC)

المنظمة العالمية للتجارة

أولا: تأسيس المنظمة العالمية للتجارة:

لقد حدثت تحولات مهمة في العلاقات الاقتصادية الدولية وفرت الأوضاع والشروط المناسبة التي ساعدت على إنشاء كيان جديدة للتحكم في تنظيم التجارة الدولية وتوجيه السياسات التجارية المحلية، ومن بين هذه التحولات نذكر:

1- انهيار المعسكر الاشتراكي وتدهور أوضاع الاتحاد السوفياتي السابق اللذين أفسحا المجال الهيمنة المعسكر الرأسمالي وانفراده بإدارة الاقتصاد العالمي وتوجيهه والتحكم في مسارات تطوره.

2- إخفاق مسيرة التنمية وتفاقم مشكلة المديونية وما ترتب عن ذلك من قبول اضطراري بالسياسات الاقتصادية الليبرالية كمحاولة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية المتردية ومن بينها سياسة تحرير التجارة...

3- تنامي مشاكل الدول الصناعية المتقدمة ورغبتها في توسيع أسواقها الخارجية لبعث حركية النشاط الاقتصادي من جهة وللتخلص من الأعباء المترتبة لحماية اقتصادياتها المحلية من جهة أخرى.

4- محدودية الاتفاقات التجارية التي تمت في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) وضرورة توسيعها لتشمل مجالات جديدة تهم الدول المتقدمة بالدرجة الأولى مثل تجارة الخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية... لأن تلك الدول تسيطر على 76 % من التجارة العالمية للخدمات في الوقت الحالي.

5- تجدد الفكر الليبرالي ممثلاً في مختلف تيارات المدرسة الكلاسيكية الجديدة والذي يركز على ضرورة بعث وإحياء الليبرالية الاقتصادية للتخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية التي عجزت المدرسة الكينزية عن إيجاد الحلول لها، فتجاوزتها الأحداث وأصبحت مبرراً لإعادة نشر وتعميم الفكر الكلاسيكي والسياسات الاقتصادية المرتبطة به.

وهذه الأوضاع ساعدت على إجراء الترتيبات اللازمة في الجولة الثامنة من جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تمت في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات GATT) وسميت بجولة الأوروغواي التي اختتمت أعمالها في ديسمبر 1993، وكان من أهم نتائجها تحويل (الغات) إلى منظمة عالمية للتجارة، وفعلاً قد اجتمع ممثلو حوالي 118 دولة في أفريل من سنة 1994 بـ: مراكش للتوقيع الأولي على الاتفاقيات المتعددة لجولة الأوروغواي وإطارها المؤسسي ممثلاً في المنظمة العالمية للتجارة التي ظهرت إلى حيز الوجود في بداية جانفي 1995.

وكما كان وجود الغات GATT في سنة 1947 يعتبر جزءاً من: " عملية قامت بها الدول الصناعية الكبرى أساساً لإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية العالمية... فقد كان الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة الدور الرائد في التخطيط للغات والتوصل إلى الصياغة أسس النظام التجاري العالمي تضمنته مواد هذه المعاهدة... " ⁽¹⁾، والذي من خلاله حافظت على أسواقها ومنتجها، فإن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة يخدم بالدرجة الأولى مصالح الدول المتقدمة التي ستحصل على 84 % من الزيادة المتوقعة في الدخل العالمي

(1) د. إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1995، ص. 19 وما بعدها.

الناج عن تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، بينما سيكون نصيب البلدان النامية والاشتراكية سابقا حوالي 16% (1).

وستقوم هذه المنظمة بدور كبير في الإشراف على تطبيق الاتفاقيات التجارية التي تشمل تجارة السلع الصناعية، والسلع الزراعية والمنسوجات والملابس وتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات المرتبطة بالتجارة... (2) وتساهم في تنظيم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، واعتبرت الإطار المؤسسي لحسم الخلافات وفض المنازعات بين أعضائها.

ثانيا: مهام المنظمة العالمية للتجارة

حددت المادة الثالثة من مواد اتفاقية التأسيس مهام المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي (3):

- 1- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية.
- 2- تنظيم وإدارة المفاوضات بين الدول الأعضاء.
- 3- الفصل في المنازعات المرتبطة بتطبيق الاتفاقيات التجارية.
- 4- مراقبة السياسات التجارية ومتابعتها وتوجيهها بما يتفق والقواعد المتفق عليها.

5- التعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المرتبطة بهما من أجل توجيه وضع السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي.

يتبين لنا مما سبق بأن هذه المنظمة ستكمل الدور الذي تقوم به حاليا المؤسسات المالية والنقدية الدولية في إدارة الاقتصاد العالمي وتوجيه السياسات الاقتصادية للبلدان النامية بصورة تضمن العولمة القسرية للمذهبية الرأسمالية بموجبها الليبرالية الجديدة، وهذا ما أكدته السيد ميشال كمدسيس المدير العام الحالي لصندوق النقد الدولي بقوله: " ينبغي للصندوق أن يواصل قيامه بدور نشط في دعم تحرير التجارة على نطاق أوسع وذلك بالتعاون وثيق مع المنظمة العالمية للتجارة " (4).

(1) المصدر السابق، ص. 113.

(2) مازالت بعض السلع غير خاضعة لإشراف المنظمة العالمية للتجارة، مثل الصلب والبترو، الطائرات المدنية،...

(3) المرجع السابق والمرجع التالي:

Fereydoun A. KHAVAND, Le nouvel ordre commercial mondial du GATT à l'OMC, NATHAN 1995, p: 25-26.

(4) ميشيل لولار، الصندوق النقدي الدولي وعملياته، ترجمة الدكتور هشام متولي، دار طرابلس، دمشق، ط 1، 1995، ص. 16.

ولاشك في أن تحرير التجارة سيؤدي إلى مزيد من التفكيك للبنية الاقتصادية للأطراف الضعيفة في العلاقات الاقتصادية الدولية من جهة ويساهم في تحريك عملية النمو في البلدان المتقدمة التي تعد من الإنجازات التي افتخر بها السيد ميشال كمديسييس بقوله: " تمكنت البلدان النامية، بواسطة الارتفاع السريع في وارداتها، من منع هبوط اقتصادي أشد في العالم الصناعي. والواقع أنها أصبحت، في حد ذاتها عاملا محركا للنمو. أليس هذا إنجازا ضخما ؟ (1)

دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة المديونية وتطور الاتصالات الجزائرية معه

لقد تطور دور الصندوق النقد الدولي في إدارة أزمة المديونية العالمية بشكل ملحوظ، سواء من حيث مساهمته المعتبرة في التمويل الممنوح للبلدان النامية، أو من حيث تأثيره الكبير على التمويل المناسب من المصادر المتعددة الدولية والجهوية والحكومية والخاصة، أو من حيث مساهمته القوية في إعادة هيكلة اقتصاديات البلدان النامية الشديدة المديونية وفق برنامج يفرضها ويشرف على تنفيذها ويتابع نتائجها كشرط أساسي من شروط اتفاقيات إعادة الجدولة. وسوف نتعرض في هذا المحور للنقاط التالية:

- إعادة الجدولة مفهومها وشروطها.
- دور الصندوق النقد الدولي في مفاوضات إعادة الجدولة.
- تطور الاتصالات الجزائرية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

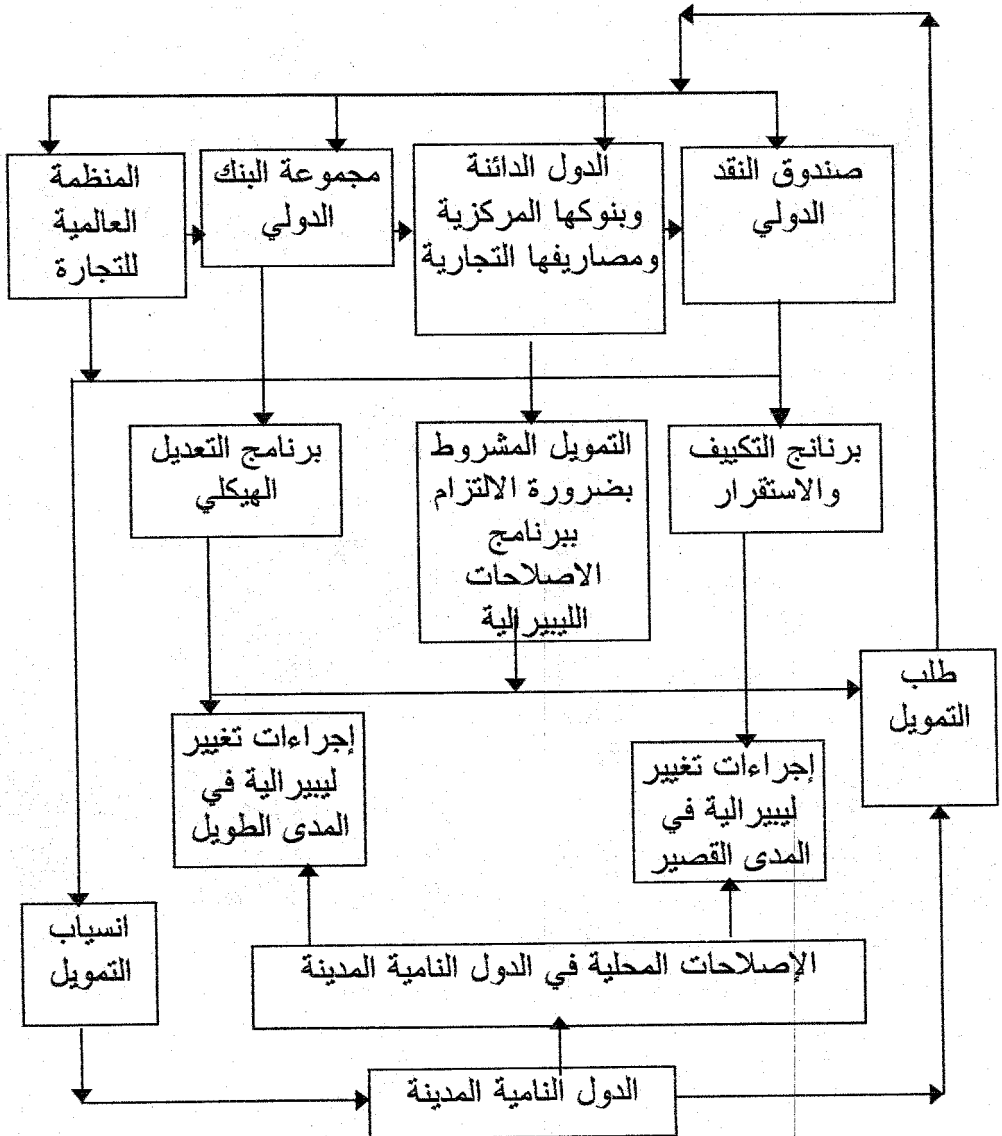
إعادة الجدولة مفهومها وشروطها.

إن أزمة المديونية الحادة التي انعكست آثارها السلبية على البلدان النامية قد أصبحت تلتهم الحصة الكبرى من مواردها سنويا من أجل الاستمرار في الوفاء بدفع أعباء الديون المستحقة في آجالها المحددة. مما جعلها عاجزة عن تمويل وارداتها الضرورية من الأغذية والمواد الوسيطة والسلع الرأسمالية وذلك لصعوبة الحصول على قروض جديدة بسبب الأوضاع

(1) المصدر السابق، ص. 12.

الاقتصادية المتأزمة والتي تنعكس في صورة تزايد معدلات البطالة وارتفاع معدلات الأسعار وتدني نسب استخدام قدرات الإنتاج وتراجع معدلات النمو الاقتصادي وتزايد العجز في ميدان المدفوعات وانخفاض قيمة العملات وتنامي الاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

حلقة العولمة التغريبية في ظل تطور أزمة المديونية



أولاً: الخيارات المتاحة

إن هذه الأوضاع المضطربة تدفع البلدان المدينة إلى انتهاج أحد الخيارات التالية:

1- أن يتوقف البلد عن سداد أقساط ديونه ويسدد مستحقات خدمة الديون وهذا الخيار صعب لأنه يحرم البلد من الاقتراض مستقبلاً فضلاً عن احتمال إعلان إفلاسه وما يترتب عن ذلك من إمكانية مصادرة ممتلكاته بالخارج من أجل الوفاء بالدين.

2- أن يخفض البلد من وارداته ويستمر في خدمة دينه وهذا الخيار صعب لأنه يعتمد على وجود ثقة كبيرة بين الحكام والمحكومين ونحن نعلم أن معظم أنظمة الحكم في البلدان النامية تفتقد إلى هذا العنصر الذي يجعل الشعوب تتقبل التضحية وتحمل التكاليف، مما يجعل ارتباط هذا الخيار باضطرابات اجتماعية وسياسية كبيرة تهدد مصالح الأنظمة الحاكمة فيصبح هذا الخيار صعب التطبيق إلا إذا ترافق مع ديموقراطية حقيقية تقلل من الفساد الانحرافات.

3- أن يتجه البلد نحو إعادة جدولة ديونه وإعادة ترتيبها أو إعادة تمويلها وهذا هو الخيار الذي اتبعته معظم البلدان النامية رغم مخاطره الكبيرة التي تؤدي عبر الزمن إلى زيادة التدخل الأجنبي في صياغة برامج التنمية والإشراف على تنفيذها في هذه البلدان بما يخدم مصلحة الاقتصاديات المتطورة. سنتكلم عن إعادة الجدولة ودور صندوق النقد الدولي وأشقائه في إدارتها وتوجيه مفاوضاتها والتأثير على قراراتها.

ثانياً: مفهوم إعادة الجدولة (1)

إعادة الجدولة هي إعادة هيكلة جدول السداد الأصلي بالنسبة لدين معين أو مجموعة من الديون بصورة تؤدي إلى تأخير أجل السداد بتوزيع الأقساط المستحقة على عدة سنوات بشروط محددة تلتزم بها الدولة أهمها الالتزام بتطبيق برامج لتصحيح أوضاعها الاقتصادية وتتعهد بتنفيذها وإتاحة المجال لمتابعتها من قبل خبراء الصندوق النقد الدولي لبرامج التصحيح في المدى القصير، وخبراء البنك الدولي ومؤسساته لبرامج التكيف الهيكلي في المدى الطويل، إضافة إلى الشروط الأساسية التي تنترام مع تطبيق مرحلة هذه السياسات والبرامج. ومن المبررات التقليدية لإعادة الجدولة هو أنها تمكن البلد الذي يعاني من نقص مؤقت في العملات الأجنبية من تحسين وضعه ميزان مدفوعاته، وتساعد الدول التي تكون فيها مشكلة العجز راجعة إلى ضعف طاقتها

(1) راجع مجلة التمويل والتنمية، العدد الثالث، 1983، ص. 26

الاقتصادية على تخفيف عبء البلد وتوفير له الوقت اللازم لاتخاذ إجراءات التصحيح المناسبة.

ثالثاً: إعادة التمويل

إعادة التمويل هي محاولة تدبير قرض جديد قصير أو متوسط الأجل قيمته قيمة الدين المستحق يسد مع حسيطة القرض، فهو إذن الافتراض الجديد من أجل تمويل الديون السابقة المستحقة الأداء وفي العادة تكون شروط إعادة الجدولة وبالمقابل فإن الاعتماد الكبير في خدمة الديون على قروض إعادة التمويل له مخاطره المتصاعدة لأنها تؤدي بالتدريج إلى ترايد حصة القروض القصيرة ضمن إجمالي الديون وهذا النوع من القروض يتميز بأسعار فائدة مرتفعة وانعدام فترات السماح به.

رابعاً: شروط إعادة الجدولة

إن البلدان التي تواجه مصاعب الدين تتجه إلى دائئنها لطلب إعادة ترتيب وإعادة هيكلة جدول تسديد الديون المستحقة وفي العادة لا يوافق الدائنون على إعادة الجدولة إلا إذا التزم البلد المعني بمجموعة من الشروط أهمها⁽¹⁾:

1- يتحمل البلد المدين دفع فوائد التأخير على أقساط الدين المؤجل حتى لا يتمادي في طلبات إعادة الجدولة، وتكون أسعار فوائد التأخير أكبر من أسعار الفوائد الرسمية على القروض التي تعاد جولتها.

2- تعهد البلد المدين بإجراء سلسلة من التغيرات الاقتصادية الليبرالية انطلاقاً من توصيات برامج صندوق النقد الدولي يبين فيه كفيات التغيير ومدته ويترجم البلد المدين هذه الاتفاق في شكل خطاب للنواب يرسل للصندوق للموافقة عليه ليتحول إلى اتفاق ملزم يتابع خبراء الصندوق تنفيذه بدقة.

دور صندوق النقد الدولي في مفاوضات إعادة الجدولة

يمكن التمييز بين نوعين من ديون إعادة الجدولة وفي كل نوع يقوم الصندوق بدور فعال في إدارة وتوجيه مفاوضاتها:

أولاً: الديون الرسمية

وهي الديون التي تمنحها الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو المؤسسات الدولية. وعادة تجري مفاوضات إعادة جدولة الدين الرسمي في نوادي الدائنين وأشهرها هو نادي باريس الذي تكون سنة 1956 عندما التقى عدد من ممثلي بعض الدول الأوروبية لإعادة التفاوض في الموازين القائمة لحساباتهم الثائية مع الأرجنتين ومنذ ذلك التاريخ أصبح هذا النادي

(1) د. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعرفة، 1985، ص. 318 وما بعدها.

المحفل الرئيسي لإعادة جدولة الديون الرسمية والديون المضمونة من قبل الحكومات، ويرأس الاجتماعات أحد كبار مسؤولي الخزينة الفرنسية ويحضر اجتماعات النادي مراقبون عن صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاونكتاد¹، إضافة إلى البلد المدين وممثلو البلدان الدائنة. وقد قام النادي منذ إنشائه بأكثر من 250 عملية إعادة جدولة شملت 70 بلداً بلغت قيمتها الإجمالية 260 مليار دولار، وفي سنة 1992 أعاد النادي جدولة ديون 19 بلداً بقيمة إجمالية تقدر بـ: 23 مليار دولار، أما في سنة 1993 فقد وقع 11 بلد اتفاقاً مع هذا النادي بقيمة إجمالية تقدر بـ: 19 مليار دولار...

الخ.

ويلعب صندوق النقد الدولي دوراً فعالاً في إدارة وتوجيه المفاوضات حيث يقدم ممثله تقريراً تقييمياً لوضعية البلد الاقتصادية ووضعية ميزان مدفوعاته وعلاقة البلد بالصندوق، كما يقدم ممثلو البنك الدولي تحليلاً لأوضاع البلد الاقتصادية في الأمدن المتوسط والطويل.

ولا تتوصل الأطراف المتفاوضة إلى الاتفاق مع البلد المدين حتى تكون علاقته حسنة مع الصندوق والبنك الدولي الدوليين ويطلب منه الالتزام بتطبيق برنامج تكيف تحت إشراف صندوق النقد الدولي في العادة.

ثانياً: ديون البنوك التجارية

أصبحت ديون البنوك التجارية تشكل حصة هامة ضمن إجمالي الديون كما أصبحت مصدراً هاماً للتمويل الخارجي لمجموعة كبيرة من البلدان النامية، وقد ازداد دورها في التأثير على البلدان النامية من خلال عمليات إعادة الجدولة التي تقوم بمفاوضاتها البنوك الدائنة الرئيسية في نادي لندن عادة الذي يضم تكتل البنوك التجارية للتفاوض حول الديون غير الرسمية والخاصة غير المضمونة، وتشترط البنوك التجارية على الدول المدينة تسديد الفوائد المستحقة قبل توقيع اتفاق إعادة جدولة ديونها.

ورغم عدم وجود علاقة واضحة تربط صندوق النقد الدولي بمجموعة البنوك التجارية إلا أن دوره أساسي في المفاوضات التي تجريها تلك البنوك مع المدينين، حيث يقدم للدائنين تقييماً لوضعية البلد المدين وعلى ضوء ذلك التقييم تتخذ البنوك الرئيسية الدائنة موقفها من البلد المدين وتقيده بضرورة أن يكون لديه برنامج تكيف متفق عليه مع صندوق النقد الدولي.

فيتضح أن هناك تعاون وتنسيق بين صندوق النقد الدولي ومؤسسات البنك الدولي ومجموعة البنوك التجارية من أجل فرض برامج وسياسات على البلدان المدينة لإعادة هيكلتها ودمجها في العلاقات الاقتصادية الدولية بما يخدم الاقتصاديات المتطورة ويقلل من حدة أزمتها.

الاتصالات الجزائرية مع صندوق النقد الدولي في ظل الحكومات المتعاقبة

تتميز السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات بتفاقم أزمة المديونية في الجزائر، فقد تطورت ديونها الخارجية فبلغت أكثر من 34 مليار دولار، كما استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيللة الصادرات، وتطورت خدمة الديون من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 ملايين دولار سنة 1987 إلى 7 ملايين دولار سنة 1989 إلى أكثر من 9 ملايين دولار سنة 1992 وأكثر من 9.05 مليار دولار سنة 1993، مع العلم أنها انخفضت إلى أقل من ذلك بموجب اتفاق إعادة الجدولة، فبلغت 4.250 مليار دولار سنة 1994 و4.244 مليار دولار سنة 1995، وبلغ معدل خدمة الدين 38% في سنة 1995⁽¹⁾، وانخفض إلى 33% سنة 1996 بسبب التأجيلات في تسديد الديون المرتبطة بعمليات إعادة الجدولة. فأصبحت الحكومات غير قادرة على تمويل وارداتها الضرورية من السلع الغذائية والوسيلة والمعدات الرأسمالية، وأضحت عاجزة عن تسديد مستحقات خدمة دينها كنتيجة منطقية موضوعية لعدم جدوى البرامج المطبقة.

وبتفاقم أزمة المديونية وتنامي تأثيراتها السلبية اتجه تفكير الحكومات المتعاقبة (تعاقب الليل والنهار) إلى الحلول المستوردة المعلبة وبدأت تعمل على تنفيذها على اعتبار أن الحلول الذاتية الأصلية المحلية تتطلب اقتناع جماهيري وثقة شعبية وهو ما تفقده تلك الحكومات، فجزياً وراء الحلول السياسية السهلة التي تسكن الأزمات ولا تحلها بدأت الاتصالات الرسمية السرية ثم العلنية مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل كسب تأييدهما ودعمهما من النواحي التالية:

- من ناحية الاسترشاد ببرامجهما كحلول جاهزة لتسكين الأزمات المتنامية.

- من ناحية الحصول منهما على شهادة حسن السيرة كوثيقة ضرورية لتأمين

انسياب التمويل الخارجي.

- من ناحية الحصول على السيولة القصيرة الأجل التي يقدمها الصندوق

لدعم الدول التي تطبق برامجه للتخفيف من حدة الاضطرابات في موازين مدفوعاتها وموازينها التجارية.

(1) عبد الوهاب كيرامان، الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار والاصلاح الهيكلي، الملحق الثاني:

تطور الديون الخارجية، بنك الجزائر، ص. 21

فبعد تجربة فاشلة في ظل المنهج الاشتراكي بدأت تجربة أخرى مع بداية الثمانينات تؤكد وتراهن على المنهج الرأسمالي (الليبرالي) في علاج أزمات الاقتصاد الجزائري.

وقد بدأت التحولات الاقتصادية الليبرالية في الجزائر قبل تدعيم التعاون مع صندوق النقد الدولي الذي بدأ دوره يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني ففي أواخر الثمانينات خاصة بعد خطاب الولاء الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في مارس 1989 الذي أكدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالتحولات الليبرالية التي تركز على برنامج صندوق النقد الدولي فأكدت على: " المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيًا، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية. والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف" (1)، كما أكدت مذكرة الحكومة بأن العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص.

وقد تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكيف والاستقرار في الاتفاقيات التي أبرمتها مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989 وفي جوان 1991، والاتفاقيات التي أبرمتها مع البنك الدولي في سبتمبر 1989 وعلى ضوء تلك الاتفاقيات تدعم طرح صندوق النقد الدولي في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري فبدأت خلال عام 1989 أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية وجاءت خطة 1990-1994 مستكملة لتطبيق برنامج التكيف في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور خزانة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة، كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية. .. (2).

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1989، القاهرة 1990، ص 354.

(2) التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص. 234.

هذه التحولات الكبرى نحو الليبرالية تمت في ظل حكومات متعاقبة ولم تتأثر بهذا التعاقب لأن برنامجها ثابت يستمد خطوطه العريضة من برنامج الصندوق والبنك في إطار اتفاقيات تخلفها الحكومة الأولى إلى الثانية وهكذا... باستثناء حكومة بلعيد عبد السلام التي كانت مخالفتها لبرنامج صندوق النقد الدولي ونقدها الرسمي لهذه المؤسسة الدولية، أحد أسباب إقالتها. وقد تدعمت هذه الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي في عهد حكومة مولود حمروش وحكومة سيد أحمد غزالي حيث فصلت البرامج كليات التوسع في تطبيق معظم بنود برنامج التكيف والاستقرار في تواريخ محددة يتم على أساسها الاستمرار والتوسع في التمويل الخارجي أو تقليصه من أجل زيادة الضغوط الخارجية لدفع الجزائر بقوة نحو استكمال تطبيق إجراءات الليبرالية المحنطة التي أصبحت عاجزة عن معالجة أزمتها بلدانها المتقدمة التي تعمل على تصديرها.

وأن المراهنة على الثروة البترولية كحل لمشكل المديونية للتقليل من الضغوط الخارجية في ظل برنامج ليبرالي وتصورات علمانية تطبق في واقع اقتصادي دمرته الحلول المستوردة خلال فترة تزيد عن 35 سنة، لا يمكن أن تأتي بنتائج إيجابية قطعا بل سيزداد نهب الثروات الناضبة للأمة لعدم قدرة الحكومات المتعاقبة على صياغة استراتيجية للتنمية وتأمين هذه الموارد وتمديد فترة الانتفاع بها للأجيال اللاحقة في إطار الاستراتيجيات الآتية المرتكزة على بيع هذه الثروات ليأكل الشعب من الغاز ويشرب من البترول عن طريق تعميق التبعية وزيادة الاندماج في السوق العالمية، فتلك سياسات السوق، أما خبراء هذه الثروات فيؤكدون على إمكانية رفع عدد منتجاتها إلى 12 ألف سلعة وبالتالي رفع قيمة البرميل المصدر من هذه الثروة إلى عشرات الأضعاف بالمقارنة مع قيمته الحالية في السوق الدولية.

والنظام الجزائري بحكومته الحالية أو حكوماته المتوقعة، أو المعدلة خلال المراحل اللاحقة، تبني رسميا سياسات اقتصاد السوق " كمرجعية لمعالم الإصلاح الاقتصادي "، وقد تبناها قبله المجلس الأعلى للدولة (**). الأمر الذي شجع الحكومة الحالية على تكثيف اتصالاتها مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية وإقدامها على إبرام الاتفاق التقليدي مع تلك المؤسسات التي تلتزم بموجب تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي تحت إشراف وتوجيه ومتابعة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولذلك رفضت الحكومات السابقة (حكومة رضا مالك وحكومة مقداد سيفي، وحكومة أويحيى الأولى والثانية) الإفصاح عن برامجها دون تركية وموافقة المؤسسات الدولية، لأنها فقدت حرية

(**) راجع الوثائق الصادرة عن المجلس الأعلى للدولة، والخطب الرسمية.

القرار الاقتصادي في محيط أوضاعها المضطربة، وبالتالي فقد رأينا منذ البداية بأن برنامجها هو برنامج صندوق النقد الدولي وأن الفترة الانتقالية التي حددتها ندوة الوفاق الوطني لها علاقة كبيرة ببرامج التكيف التي يفرضها الصندوق في مدة لا تقل على ثلاث سنوات تتجدد حسباً لتطورات الأوضاع الاقتصادية بتلك الدولة، ذلك أن تلك البرامج لا يمكن أن تطبق في ظل مناخ ديمقراطي حقيقي، بل عادة ما تفرض في أجواء الاستبداد أو في مناخ ديمقراطيات مزيفة تكرس تواصلية الأنظمة التقليدية التي أنتجت الأزمات.

إن هذا الاختيار لاستراتيجيات الإصلاح الاقتصادي قد تمّ تحت ضغط الظروف الداخلية الصعبة وتزايد الاختلالات الهيكلية في الميدان الاقتصادي، وانعدام الشرعية وفقدان الثقة وتدني نسبة المشاركة الشعبية في الميدان السياسي، كما تمّ بسبب تطور التأثير الخارجي الناتج عن تزايد الاعتماد على التمويل الأجنبي وتدهور القدرة التسديدية اللازمة لتغطية الواردات والوفاء بخدمات الديون، وتنامي تيار العولمة الليبرالية.

ونؤكد من الآن بأن مآل الحلول المستوردة الفشل والإخفاق، وأن البرامج الليبرالية التي تفرضها المؤسسات المالية والنقدية الدولية على البلدان الشديدة المديونية تتميز بارتفاع تكاليفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية... وقد دلت التجارب بأن الدول النامية التي قطعت أشواطاً كبيرة في تطبيق برامج التكيف والإصلاح الهيكلي لم تتحسن أوضاعها الاقتصادية وتطورت أزمة مديونيتها كالأرجنتين، البرازيل... المغرب، مصر، المكسيك... الخ.

ونخلص مما سبق بأن الجزائر قد أبرمت مجموعة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي كمقدمة لعقد اتفاقيات مكملة لها تتعلق بإعادة هيكلة جزء من الديون في السابق ثم إعادة جدولتها اعتباراً من سنة 1994.

فأول اتفاق مع صندوق النقد الدولي "Stand By" تمّ في 30 ماي 1989 وثاني اتفاق معه كان في 3 جوان 1991، وقد أبرم في سرية تامة عكس الاتفاق الأخير الذي أبرم في بداية 1994 والذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفترة من 1 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995، واتفاق آخر سنة 1995 تمّ بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة (31 مارس 1995 - 1 أفريل 1998)، وبالموازنة مع ذلك عقدت مجموعة من الاتفاقيات مع البنك الدولي بدعاً من اتفاقية سبتمبر 1989 إلى اتفاق جوان 1991... فاتفاقيات سنة 1994. وفي نهاية شهر ماي 1996 تمّ إمضاء اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك العالمي لمدة سنتين.

إن هذه الاتفاقيات مهدت لعقد اتفاقيات إعادة الجدولة وساعدت على توفير تمويل من قبل الصندوق والبنك منذ 1994 إلى 1998 يصل إلى 3 مليار دولار فضلا عن إعادة جدولة أكثر من 16 مليار دولار من الديون العامة والخاصة، وهذا يعني إتاحة تمويل مشروط تتجاوز قيمته 19 مليار دولار خلال الفترة 1998/1994.

هذه الاتفاقيات التي تشكل الإطار المرجعي المذهبي للتوجهات الاقتصادية للنظام القائم قد مكنته من إبرام عقود متعددة لإعادة هيكلة ديونه وإعادة جدولة بعض منها، نذكر منها على الخصوص:

أ - اتفاق مع إيطاليا سنة 1991،

ب - اتفاق مع فرنسا سنة 1991،

ج - اتفاق مع القروض الليوني الفرنسي ممثلا لحوالي 240 بنكا أجنبية مشاركا في القروض المراد إعادة هيكلتها والمقدرة بـ: 1.45 مليار دولار بتاريخ 4 مارس 1992... الخ، اتفاقين لإعادة الجدولة سنة 1994 وسنة 1995 مع نادي باريس بخصوص الديون العمومية التي أعيدت جدولتها والمقدرة بأكثر من 13 مليار دولار. واتفاق إعادة جدولة حوالي 3 مليار دولار من الديون الخاصة مع نادي لندن في جوان وجويلية 1996 وهي تتمثل في المستحقات التي تغطي الفترة من مارس 1994 إلى غاية ديسمبر 1997⁽¹⁾.

تلك الاتفاقيات المتعلقة بإعادة هيكلة جزء من الديون العمومية والخاصة الجزائرية لا تختلف عن اتفاقيات إعادة الجدولة الحالية على اعتبار أن أخطر ما في إعادة الجدولة هو الالتزام بالبرامج المفروضة بشكل يفقد الدولة سيادتها الاقتصادية... ولذلك كنا نقول منذ بداية الاتفاق مع المؤسسات المالية النقدية الدولية بأن الجزائر دخلت من الناحية العملية (القبليّة) في حلقات إعادة الجدولة، ونعتقد أن الباحث المتحري للحقيقة لا يستطيع إنكار هذه القضية، وفي هذا المجال يقول الدكتور حسن بهلول: " هذا فيما يتعلق بإعادة تشكيل الدين الخارجي للجزائر مع البنوك الخاصة وهي شبه إعادة جدولة جزء من الدين لأنها تمت تحت شروط التزام الدولة بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية " (2) ذات التوجيهات الليبرالية.

(1) عبد الوهاب كيرامان، الملحق الأول مرجع سابق، ص. 15

(2) محمد بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، ص. 223.